انعكاسات الفساد الاداري والمالي وتأثيره على الواقع الصحي في العراق

The repercussions of administrative and financial corruption and its impact on the health situation in Iraq

أ.د سميرة حسن عطية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
قسم الدراسات الاقتصادية

Proff. Dr. Samira Hassan Attia
Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies
Department of Economic Studies

الملخص:

يهدف البحث الى بيان أثر الفساد الاداري والمالي في القطاع الصحي العراقي لقد اتشرت هذه الظاهرة بعد العام ٢٠٠٣، والتي تعد من أخطر ظواهر الفساد لما له من تأثير على تدهور الجانب الصحي وانتشار الامراض وزيادة معدلات الفقر، وانعكاس ذلك على الجانب الأخلاقي والقانوني، والسياسي، ويظهر الفساد المالي والإداري من التهرب الضريبي وعدم الرقابة وقلة وتدهور الخدمات الصحية، وزيادة أسعار الادوية وبيعها في الأسواق السوداء وانتشار المستشفيات الاهلية باهظة الثمن. ومن اهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث غياب القيم الاخلاقية مما ادى الى انتشار الرشوة والجريمة وضعف الاستثمار للبنية التحتية نتيجة تهريب الاموال من قبل الفاسدين واستثمارها خارج البلد، وضعف رقابة الدولة في سن القوانين التي تحمي التي توفر الرعاية الصحية المناسبة للمواطنين وكما توصل البحث الى اهم التوصيات ضرورة نشر المبادئ الاخلاقية المبنية على الامانة والصدق في العمل وزرع روح المواطنة بين افراد المجتمع بالأخبار عن حالات الفساد المالي والاداري مع ضمان حمايتهم لتحقيق الرفاه للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري والمالي , الواقع الصحي , العراق, مكافحة الفساد , انعكاسات، تاثيرات، قوانين .

Summary:

The research aims to explain the impact of administrative and financial corruption on the Iraqi health sector. This phenomenon became widespread after the year 2003, which is considered one of the most dangerous phenomena of corruption because of its impact on the deterioration of the health aspect, the spread of diseases, and the increase in poverty rates, and its reflection on the moral, legal, and political aspects. Financial and administrative corruption appears in details including tax evasion, lack of

oversight, lack and deterioration of health services, increased prices of medicines and their sale on black markets, and the spread of expensive private hospitals.

Among the most important conclusions reached by the research is the absence of moral values, which led to the spread of bribery and crime, weak investment in infrastructure as a result of money smuggling by corrupt people and investing it outside the country, and weak state oversight in enacting laws that protect and provide appropriate health care for citizens. The research also reached the most important recommendations. The necessity of disseminating ethical principles based on honesty and sincerity in work and cultivating the spirit of citizenship among members of society by informing them of cases of financial and administrative corruption while ensuring their protection to achieve the well-being of society.

Keywords: administrative and financial corruption, health reality, Iraq, combating corruption, repercussions, effects, laws

المقدمة: Introduction

ان تدهور الوضع الأمني للبلد ،وضعف الدولة في مراقبة تقديم الخدمات الصحية للمواطنين واستنزاف الموارد وعدم استغلالها بشكل افضل ، من ابرز سمات الفساد الاداري والمالي والذي انعكس سلبا على الوضع الصحي ومن ثم انتشار الامراض المعدية وغير المعدية وزيادة معدلات الفقر ، والتي تعد من العوامل الضرورية لبناء مجتمع صحي ويمثل الفساد الاداري والمالي ارض خصبة لانتشار الفساد الاخلاقي والقانوني والسياسي ، ويظهر الفساد في عدة اشكال منها استغلال المنصب والتهرب الضريبي والرشوة ولا يقتصر الفساد على القطاع الحكومي فحسب بل قد يتفرع و يشمل القطاع الخاص في كل مفاصله ، لذا اصبح من الضرورة الرقابة على تقديم الخدمات الصحية لمواجهة تلك التحديات لتحقيق الاستمرارية بتقديم الخدمات الصحية بكفاءة وفاعلية بوساطة تفعيل دور المؤسسات الصحة للحد من الفساد الاداري والمالي املا في تحقيق الاهداف المرسومة. وفي ضوء ذلك تضمن البحث اربعة محاور (منهجية البحث الاطار النظري للبحث، والاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث Research Methodology

أولا: مشكلة البحث: Research problem

ان تدهور الوضع الصحي في العراق نتيجة ضعف الأداء في تقديم الخدمات الصحيةللمجتمعويمكن صياغة المشكلة في ظل التساؤل الاتي : ما هو تاثير الفساد الإداري والمالي على القطاع الصحي في العراق .

ثانيا: أهمية البحث Research importance

تأتي اهمية البحث من اهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الصحية بتقديم الخدمات الصحية بكفاءة ،لتحقيق احتياجات المجتمع الصحية ولخلق التوازن بين احتياجات الجيل الحاضر وجيل المستقبل لتحقيق مجتمع صحي.

ثالثا: اهدف البحث: Research aims

يهدف البحث على التعرف على الاتي :

١. التعرف على الاطار النظري للفساد الاداري والمالي
٢. بيان اثر الفساد الاداري والمالي في القطاع الصحي
٣. تحديد المعوقات والمعالجات التي تساعد الحد من هذه الظاهرة.

رابعا: فرضية البحث:Research hypothesis

يؤدي الفساد المالي والاداري في القطاع الصحي الى تدهور هذا القطاع وانعكاس هذا التأثير على الأجيال الحالية والقادمة.

خامسا: اسلوب البحث: Search method

اعتمد الباحثة على منهج : (الوصفي) في الجانب النظري بوساطة ما تم حصوله من مصادر عربية واجنبية لتحقيق اهداف البحث، ومن خلال الاطلاع على المصادر العراقية والعربية والأجنبية .

المبحث الثاني: الاطار النظري Theoretical framework

الفساد الاداري والمالي في ظل القوانين والانظمة

اولا : مفهوم الصحة :First: The concept of health

يختلف مفهوم الصحة باختلاف الاطراف التي تتبناه . والزمن والتطور التكنولوجي وقد وضعت منظمة الصحة العالمية مفهوما للصحة بانها " حالة اكتمال السلامة العقلية ، البدنية والاجتماعية وليس فقط انعدام العجز او المرض ([1]) .

تعريف الفساد:

هو ذلك النشاط الذي يتم داخل الجهاز الاداري الحككومي، الذي يؤدي الى صرف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي لصالح اهداف خاصة سواء كان ذلك بصيغة متجددة او مستمرة ام لا، وسواء كان ذلك باسلوب فردي او جمتعي منتظم. وبهذا نجد ان الفساد الاداري هو الانحراف الوظيفي في تحديد الشخص غير المناسب للمكان المحدد وهذا هو الفساد الإداري ([2])

ثانيا : مفهوم الفساد الاداري والمالي

Second: The concept of administrative and financial corruption

الفساد هو ظاهرة من الظواهر العالمية التي أخذت الطابع الاقتصادي الاجتماعي و السياسي على المستوى الدولي. فالفساد موجود في أي تنظيم أو مؤسسة تعطى فيها الصلاحية لأعضائها داخل هذه المؤسسة و السيطرة و القدرة على اتخاذ القرارات المختلفة ، فهذا يدل على سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق منافع المصلحة الخاصة والشخصية على المصلحة العامة ([3]). ويتجه مفهوم الفساد في الحياة العملية الى استخدام السلطة التنفيذية او المنصب العمومي من اجل تحقيق منافع خاصه او ربح شخصي أو من اجل تحقيق هيبة اجتماعية او من اجل تحقيق منفعة لجماعة التي يتم من خلالها مخالفة القانون او مخالفة التشريع و معايير السلوك الاخلاقي ([4])

جذور الفساد الاداري والمالي في العراق ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي لا تنحسر بالعراق او بلد معين وانما لها علاقة بالانسان والمجتمعات وحيث ما توفرت الاسباب والبيئة والمناخ ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس وعندما ندقق في العراق كارض ومجتمع وكيان نجده كان يمثل مسرح الصراع لدول او امم اتحذته محط هجرة منه واليه تتحرك فيه حسب وضع الحاكم والدولة او الامبراطورية هذا يعني انه تعرض الى وافدين من كل الجهات ومعهم سلوكيات معينة

[1] منظمة الصحة العالمية ، التقرير الخاص بالصحة في العالم ، ٢٠٠٣، ص ٨.

[2] • مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، تحديات الفساد الإداري في العراق، مجلد ٢ ، عدد ١، ٢٠٠٥

[3] • خميسي، بن رجم محمد و حكيمة ، حليمي .(٢٠١٢). الفساد المالي لمة والإداري مدخل لظاهرة غسيل الأموال و إنتشارها

[4] • عبدالله لحسن ابونعامة .(٢٠٠٣). الفساد الاداري واثره على القطاع الخاص ، الرياض

وطالما استغلت ارضه وشعبه للدفاع عن او مقاتلة اخر وكسب او منع فالحكام والولاة او غيرهم كان يهمهم كسب الموقف او الحالة بغض النظر عن شرعيتها.

وفي بداية القرن العشرين وبعد ذهاب العثمانيون جاء الانكليز باحتلال يبحثون لانفسهم عن قواعد واسواق وموارد لهذا لا يهمهم اخلاقيات المجتمع، بالمقابل هناك منتفعين وفاسدين ممن لديهم الاستعداد للفساد وبيع الذمة والوطن والارض وحتى انفسهم او اعراضهم من اجل السلطة او المال تحت اي مسمى.

فقد تشكلت في العشرينات دولة عراقية وحكومة ومؤسسات وبهياكل تعزز من بقائه في خانة الدول المتحلفة بالرغم من امتلاكة اكبر احتياطي نفطي في العالم وجعلت الدولة رب العمل مع اضعاف عناصر الانتماء وباتت الوظيفة العامة مصدر للعيش بل اصبحت الوظيفة تباع او تؤجر او تشترى كما هي في العهد العثماني. و ظل العراق ضيعة انكليزية باسم المملكة ثم جمهورية متشرذمة باسم الجمهورية ثم تحولت بعد عدد من الانقلابات والثورات حتى اصبح الوضع غير صالح لاي برنامج للتنمية، ولم يمر العراق بمرحلة تنمية حقيقية الا بعد التاميم وتحديدا الخطة الخماسية في منتصف السبعينات من القرن العشرين والحروب التي لعبت دورا كبيرا في نشوء ظاهرة الفساد ولشخصية الفرد دور واثر في تشكيل عوامل الفساد.

وبعد زوال النظام والاتيان بالحرية والديمقراطية وبعد تفكيك الدولة ومؤسساته، الكل تقر وتسمع بان الفساد انتشر واتسع حتى اصبح جزء من البرنامج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبعض، وما حصل بعد العام٢٠٠٣ قد فاق كل الاسباب والعوامل ولم تعد الاشارة محدد في فئة او جهاز او قطاع او حالة بل اصبح سمة عامة، وبرغم من تشكيل اللجان والهيئات لمكافحة الفساد لا انه فاز بالمراتب المتقدمة في تقرير الامم المتحدة الخاص بالدول الاكثر فسادا سواء رسميا او شعبيا ([1])

فقد ظهر الفساد جليا باساءة استعمال سلطة الاحتلال للبنى المؤسسية وسرقة المحتويات النقدية للبنوك والمصارف، وتدمير المباني الحكومية من جهة اخرى وقيام الجانب المدني من قوى الاحتلال بمهام الاشراف على الاصلاح ولا سيما على دوائر الدولة والجامعات وشبكة المصارف والمواصلات مما خلق حالة من الفساد تمثلت من خلال لجان مشتريات لمستلزمات الاعمار .ونجد ان هناك عوامل كثير تقف وراء انتشار ظاهر الفساد في كل مؤسسات الدولة منها غياب جهاز ضريبي

[1] • سالم محمد عبود، استرتيجية اغتيال العقل العراقي،دار الدكتور للعلوم ، بغداد،٢٠٠٧، ص٢٨.

يتناسب والنشاط الاقتصادي العراقي، اذ ترتب على ذلك اتساع ظاهرة الفساد، فضلا عن ضعف القدرة الرقابية للجهاز المحاسبي ومن ثم اتساع اوضاع التهرب الضريبي خلال فترة الاحتلال وبعده فان الحاجة الى نظام دقيق كفؤء يتطلب السعي الدوؤب الى استغلال الموارد المالية والاقتصادية المتاحة للبلد.

ثالثًا : مظاهر الفساد المالي والإداري

Third: Manifestations of financial and administrative corruption

تتمثل مظاهر الفساد المالي والاداري الى ما يأتي: ([1])

١. الرشوة : تعني تحقيق الشخص منفعة تكون مالية في اغلب الاحيان.
٢. تهريب الاموال العامة التي تم الاستحواذ عليها من قبل المسؤولين بدون حق وبطرق غير شرعية
٣. مخالفة قانون الخدمة المدنية: من خلال التعينات العشوائية في اجهزة الدولة دون الحاجة الحقيقية.
٤. غياب النزاهة والشفافية في العطاءات الحكومية : من خلال احالة العطاءات الحكومية وتكون مرتبطة بالمسؤولين او بأقربائهم.
٥. الاعتداء على المال العام الحصول على اعفاءات ضريبة او ترخيص لأفراد او شركات بطرق غير شرعية.
٦. المحسوبية: تعد من اخطر مظاهر الفساد والاصعب علاجا لأنها ناتجة عن الاستفادة من المنصب الحكومي للمصلحة الشخصية اي مصلحة الفرد دون وجه حق.
٧. الابتزاز والتزوير لغرض الحصول على المال.

المبحث الثالث: اثر الفساد الاداري والمالي في القطاع الصحي العراقي:

The impact of administrative and financial corruption in the Iraqi health sector

اولاً : منذ نشأة الدولة العراقية في العهد العثماني كان الفساد الإداري والمالي هو ظاهرة سيطرت على المؤسسات الحكومية في العراق، وازدادت خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب العقوبات

[1] • الغانمي ، نزار عبد الامير و الخزرجي ، حمد جاسم (٢٠١٧). الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي

الاقتصادية المفروضة على العراق والحروب التي شهدها البلد ، وسادت هذه الظاهرة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، إذ جاء في آخر تقرير لمنظمة الشفافية العالمية بأن العراق يمثل المركز الثالث من بين (١٨٠) بلداً في الفساد، بعد (الصومال وميانمار). تراجعت مكانة العراق في ترتيب سلم الفساد من (١١٥/١٣٣- ١٨٠-١٧٧/١٧٨) من مجموع الدول للمدة من ٢٠٠٣ التي تم فيها أدراج العراق لأول مرة في سلم الفساد العالمي إلى ٢٠١٥، وهذا يدل على مدى تعاظم هذه الآفة في العراق بصورة كبيرة.

ثانيا: موقف وزارة الصحة اتجاه الفساد الاداري والمالي :

Second: The position of the Ministry of Health towards administrative and financial corruption

1. ان هيئة النزاهة حددت الأموال المشبوهة بأثار الفساد الإداري والمالي في الوزارات العراقية في العامين (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) بقدر (٦.٧٦٥) مليار دولار .
2. بالغت الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الصحة مبلغ (٥٠) مليون دولار ، وبنسبة ٧٪.

ثالثاً : ديوان الرقابة المالية الاتحادي ودوره في مكافحة الفساد الاداري والمالي :

Third: The Federal Board of Supreme Audit and its role in combating administrative and financial corruption:

يمكن توضيح حالات الفساد الاداري والمالي المشخصة من قبل ديوان الرقابة الاتحادي حول نشاط الصحة نستعرض اهم الامور التي تم ملاحظتها في القطاع الصحي ولها تأثير كبير في تحقيق طموحات الجيل الحالي وخلق التوازن بينها وبين طموحات الاجيال المستقبلية والمتمثلة بالاتي[١] :

١. عدم وجود خطة مرسومة متخذة من قبل وزارة الصحة لتحسين الاشغال السريري بالرغم من ان قلة الاشغال السريري في المؤسسات الصحية هو من التحديات المذكورة ضمن خطة التنمية الوطنية لوزارة التخطيط للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٧) .

[١] تقارير الرقابة المالية الاتحادي للسنوات.

٢. عدم كفاية صالات العمليات الجراحية الضرورية للمرضى مما يؤدي الى انتظار المرضى ضمن قائمة طويلة تصل الى عدة اشهر ، فضلا الى عدم كفاءة الصالات وفي اغلب المستشفيات من حيث مطابقتها للمواصفات العالمية ، وتكرار حالات التلوث الجرثومي فيها والذي يسبب بطئ شفاء العمليات الجراحية.

٣. قلة الوعي الصحي من قبل الملاك التمريضي لبعض المؤسسات الصحية وعدم قيام ادارة المستشفيات باتخاذ اجراءات ادارية رادعة لغرض تطبيق الادلة والارشادات بصورة صحيحة لتحسين معدل الاشغال السريري.

٤. ٢٥% من الادوية السرطانية غير متوفرة في المؤسسات الصحية مما يضطر بعض المرضى شرائها من الصيدليات الاهلية او المذاخر رغم ارتفاع اسعارها

٥. ما يقارب ٦٠٪ من الادوية المشترات من الصيدليات الاهلية او المذاخر غير مفحوصة او من مناشئ غير رصينة.

٦. التوزيع غير السليم للمواد الطبية على المؤسسات الصحية .

٧. تكديس النفايات الطبية داخل الصالات ولفترة تتجاوز اليومين مما تسبب في ان تكون وسط مناسب لتكوين المستعمرات الجرثومية وبالتالي تؤدي الى تلوث الهواء داخل الصالات وتلوث الأجهزة والمستلزمات الطبية .

٨. عدم وجود معيار او مؤشر لقياس نسبة التلوث الجرثومي في المؤسسة الصحية قياسا بالمعايير العالمية.

٩. ضعف الاجراءات المتخذة من قبل اغلب المؤسسات الصحية في فرز النفايات الطبية عن النفايات لاعتيادية.

١٠. وجود كميات مجهزة الى المستشفى من معمل الشمال للفترة ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧، بموجب النسخ الثواني لدفاتر التجهيز للمعمل المذكور والمضبوطة من قبل هيئة النزاهة وقد أيدت مسؤولة المخزن ولجنة الاستلام بعدم استلام تلك الكميات وعدم وجود أي اوليات لدى المستشفى بشأنها مما يؤكد عدم توفر نظام متكامل فعّال للحد من الفساد يتوافق مع الخطة الاستراتيجية لمكافحة الفساد (٢٠١٣-٢٠٢٠) وعدم مراعاة معيار الحوكمة مكافحة الفساد.

١١. شراء جهاز ناظور الركبة في مستشفى الشامية العام وتم تثبيت الملاحظات الاتية:

- شكلية اجراءات تقديم العروض الخاصة بشراء الجهاز المذكور اعلاه حيث تم تقديم العروض جميعها بنفس التاريخ (٤/١١/٢٠١٣) رغم ان احد العروض من محافظة الديوانية واثنان منها من محافظة بغداد إضافة إلى تأييد قسم الحسابات في مستشفى الشامية العام بعدم إيفاد أي من اعضاء لجنة المشتريات الى بغداد بتاريخ العروض المقدمة.
- عدم تثبيت قيمة الجهاز اعلاه ضمن الحسابات النظامية المتقابلة في نهاية السنة لغرض احكام الرقابة والسيطرة عليها خلاف لتعليمات النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي.
- تم تدريب (٢) موظف لتشغيل الجهاز إلا أن احدهم تم نقله من مستشفى الشامية العام خلال شهر آب/ ٢٠١٥ مما يؤكد عدم الالتزام بمبدأ وضع الشخص المناسب في المكان المناسب رغم التكاليف التي انفقتها الدائرة على الدورات الخاصة بتدريب الموظفين القائمين بتشغيل والعمل على الجهاز وكذلك غياب المساءلة عن سبب نقل احد العاملين على الجهاز والذي ادى الى ايقاف عمل الجهاز وحرمان الكثير من المواطنين من خدمات الجهاز ([1]).

المبحث الرابع: المعوقات والمعالجات التي تحد من هذه الظاهرة:

Obstacles and treatments that limit this phenomenon

اولا: البعد الاجتماعي :

يتمحور البعد الاجتماعي في تحقيق المساواة الاجتماعية في التوزيع وتوافر الخدمات الاجتماعية بما فيها الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمساءلة والمشاركة في صنع القرار.

ثانيا: البعد المؤسسي : تتمثل ادارات ومؤسسات القطاع العام السلطة التنفيذية للدولة التي ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية توافر الدولة الخدمات ورفع مستوى ونوعية حياة الافراد وتامين حقوقهم الانسانية وتوافر الاطار الصالح لالتزامهم بواجباتهم تجاه

[1] حنان عبد الأمير كاظم , الفساد الإداري والمالي في القطاع الصحي وتاثيره على تحقيق التنمية البشرية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٩ العدد ٤، ص٦، ٢٠١٩.

المجتمع والدولة ، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وادارتها في اداء وظائفها ومهماتها .([1])

ثانيا: شروط اساسية لمحاربة الفساد Basic conditions for corruption fighting

هناك شروطا اساسية لتحجيم الفساد وهي ثمانية : ([2]).

الشرط الاول: هو الوعي العام لدى جمهور الناس باخطار الفساد وضرورة محاربته على جميع الجهات، وليس الاستسلام له كقدر ومحتوم، او التسامح معه كاجراء لازم لتيسير التعامل. الوعي بضرورة محاربة الفساد شرط اساسي سواء كان فساد صغيرا او كبيرا وسواء جاء من الداخل او الخارج.

الشرط الثاني: هم التزام القيادة السياسية في اعلى مستوياتها بمحاربة الفساد في جميع الاجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وجميع صوره، سواء ارتفعت الى مستوى الجريمة الجنائية او كانت محالفة ادارية أو عملا لا اخلاقيا يتعلق باداء الوظيفة العامة وسوف يتطلب هذا التزام اعطاء القدوة للاخرين، واصدار القوانين التي تحرم الفساد وتطبيقها بحزم، وتوفير اليات فعالة للرقابة والمجاسبة، والتخفيف من اشتراط الموافقة الحكومية على كل صغيرة وكبيرة، لان في كل موافقة فرصة اخرى للفساد.

الشرط الثالث: هو اصرار مؤسسات المجتمع المدني بما فيها الاحزاب والجمعيات الاهلية والنقابات المهنية واعمالية ووسائل الاعلام عل اتباع القيادة لما التزمت به تحقيقا لاستمرارية هذا الالتزام.

الشرط الرابع: هو تقوية القدرات المؤسسية لاجهزة الدولة لتنفيذ الاصلاحات الكثيرة التي يفرضها الالتزام بمحاربة الفساد، وما يتطلبة ذلك من وضع نظام للادارة العامة يقوم على الاعتبارات المهنية السليمة ويتفادى القيود والتعقيدات التي لا مبرر لها ويتبع الاصول في التعيين والترقية على اساس الكفاءة، ويحدد السلوك الواجب الاتباع في الادارات الحكومية على نحو واضح ومعروف للموظفين ولمن يتعاملوم معهم، مع اتاحة الفرصة للتظلم بوسائل سريعة وحاسمة، ورفع مرتبات الموظفين بعد تحديد اعدادهم حسب حاجة العمل وتزيعهم على جهات العمل بما يتناسب مع الطلب عليه. وتقييد السلطات التقديرية الواسعة التي كثيرا ما تمنحها القواعد للموظفين الحكوميين، وتحديد

[1] الوثيقة الختامية لمؤتمر +ريو + ٢٠ ، المستقبل الذي نصبو اليه في ريو دي جانيرو ، البرازيل ، ٢٠١٢. جدول اعمال القرن ٢١ في ريو دي جانيرو في البرازيل، ١٩٩٢، ص ١٧.

[2] • مجلة العلوم الإدارية، شروط الإصلاح، اكاديمة السادات للعلوم الإدارية، ٢٠٠٤، ص ١٧.

الضرائب وارسوم بمستويات معقولة لا تدعو الى التهرب والفساد، وتقوية انظمة الرقابة والمحاسبة المالية، وعدم التردد في توقيع جزاء الفصل من العمل على كل من تثبت عليه واقعة الفساد بعد تعريف صورها مقدما.

الشرط الخامس: هو نشر الحقائق وانسياب المعلومات عن طريق صحافة حرة في مجتمع يسمح بحرية التعبير والنشر وعدم العميم على جرائم المفسدين والفاسدين ايا كان مستواهم.

الشرط السادس: هو العمل الجاد من اجل توفير بيئة اجتماعية في البيوت والمدارس ومكاتب الحكومة والنحليات واقسام الشرطة وفي معاملات الناس تهيئة بيئة تحضن عن طريق القدوة والممارسة على احترام القواعد الواجبة الاتباع والمال العام وحقوق الافراد، وتساند القيم التي تسلعد على محاربة الفساد قولا وفعلا، ولا تكتفي برفع الشعارات مع الاستمرار في الممارسات التي تخالفه تماما.

الشرط السابع: هو تعاون القطاع الخاص بما في ذلك الشركات الاجنبية في الحد من الفساد عن طريق الامتناع عن افساد الموظفين العموميين والابلاغ عمن يطلب منهم الدفع ووضع المعايير والاليات وتبني المارسات التي تحارب الفساد في اعمالهذا القطاع وفي تعامله مع الحكومة وهيئاتها ومسروعاتها العامة.

الشرط الثامن: التعاون مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية لمحاربة الفساد والتحايل اللذين يتعديان حدود الدولة الواحدة، مثل جرائم تهريب وغسيل الاموال والرشاوي التي تدفعها شركات اجنبية في الخارج هذا مع الاقتناع بان التعاون الدولي ليس بديلا عن الجهودات الوطنية الواجب بذلها في كل دولة. واوضح من هذه الشرؤط ان محاربة الفساد هي مسوؤلية الجميع كله ولا تقتصر على المجهودات الحكومية، بل انها تستدعي احيانا تعونا وثيقا من جهات خارجية، وان كان من الواضح ايضا ان مسوؤلية كبرى تقع على اجهزة الدولة جميعا لنجاح اي برنامج لمحاربة الفساد، وان تقوية الاجهزة الحكومية هي جزء مهم جدا ولكنها ليست العامل الوحيد في محاربة الفساد اما البنك الدولي فقد وضع ستراتيجية لمحاربة ظاهرة الفسادوالتي تقوم على خمس ركائز مهمة هي ([1]).

١- ضوابط قانونية ودستوريةلمحاسبة المسوؤلين الحكوميين ومعاقبتهم بقصد ضبط عمليات الانتفاع الشخصي.

[1] • سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي مدخل ستراتيجي للمكافحة، جامعة بغداد ، ٢٠١١، ص٢٠٥.

٢- المشاركة لمؤسسات المجتمع المدني في مراقبة ومحاسبة جميع اشكال الفساد.

٣- تحرير الاقتصاد وتحفيف بعض القوانين الاحتكارية ودوره في تقليل فرص واسباب وجود الفساد.

٤- تشجيع المنافسة من خلال كسر حواجز الاحتكار والتستر وفرض الشفافية في الافصاح من قبل اعضاء مجالس الادارات.

٥- خلق نظام قضائي فعال ومستقر وتشريع قوانين ضد الفساد وانشاء نيابة عامة مستقلة ومعززة بجهاز مستقل ومؤسسات رقابة مالية.

المبحث الخامس: المعالجات لتطوير الواقع الصحي: Treatments to develop healthy reality

ان الواقع الصحي في أي بلد لا يمكن ان يتطور دون توفر المعالجات التالية ([1]).

١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي أي مكان وتوفير فرص العمل.
٢. توفيرالامن الغذائي وتحسين التغذية لكافة أبناء المجتمع .
٣. حصول الجميع على خدمات الصحية بتكلفة ميسرة .
٤. اقامة البنى التحتية الصحية ذات القدرة الجيدة، وتحفيز التصنيع الدوائي العراقي وتوفيره للجميع.

اولا:اهداف البعد الاجتماعي: Objectives of the social dimension

١. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع الناس.
٢. الحد من انعدام المساواة بين الافراد داخل البلدان وفيما بينها.
٣. ينبغي ان تكون المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة صحيا بشكل مستدام
٤. تحسين جودة التعليم الشامل والعادل وتعزيزها مدى الحياة .

ثانيا: اهداف البعد البيئي: Objectives: Environmental dimension

١. ضمان وجود إدارة فاعلة وصحية توفر المياه الخدمات الصحية المختلفة ومنها خدمات الصرف الصحي للجميع
٢. اتخاذ اجراءات عاجلة بمكافحة تغير المناخ واثاره على الصحة.

[1] • Thomas , K. Richard .(2003). Health Services Planning, Second Edition, New York, page 23.

٣. فرض السيطرة والرقابة على تقديم الخدمات الصحية لكافة أبناء المجتمع

ثالثا: اهداف البعد المؤسسي: Objectives of the institutional dimension

١. تعزيز مجتمعات صحية منتظمة شاملة لتحقيق مجتمع صحي.

٢. تبني وسائل التنفيذ وتصين الشراكة العالمية من اجل تحقيق مجتمع صحي.

رابعا : معايير تقييم النظام الصحي في العراق:

ان تطبيق المؤسسات الصحية في العراق لمعايير الحوكمة الرشيدة التي العمل على تقييم مستوى الخدمة المقدمة في القطاع الصحي وذلك لمعرفة امكانية وقدرة هذا القطاع على مكافحة الفساد الاداري والمالي ، ومنها: (١).

١. الكفاءة: توفير الخدمات بأقل تكلفة، وفي أقل وقت ممكن.

٢. الفعالية : قياس رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة، ومدى تفضيلهم لها.

٣. العدالة: تقديم الخدمات على قدم المساواة، ووفقًا لمبدأ تكافئ الفرص.

٤. الشفافية سهولة الحصول على المعلومات، ودرجة الانفتاح على الجمهور.

٥. المشاركة : شمول المواطنين بالراي، والتقويم والمتابعة والاقتراح في أنشطة الجهات المقدمة للخدمة.

٦. الاستجابة درجة استجابة الجهات المقدمة للخدمات لاحتياجات المواطنين، وطلباتهم، وشكواهم.

٧. المساءلة: من حق المواطن مساءلة ومحاسبة الجهات المقدمة للخدمة عند عدم الحصول عليها بالشكل المطلوب من خلال توفير اليات ومراكز ذات الصلة بالموضوع.

٨. سيادة القانون سن القوانين تطبيقها والتي تحكم عمل المؤسسات المقدمة للخدمة.

٩. مكافحة الفساد: ايجاد نظام متكامل فعّال لردع الفساد في المؤسسات والجهات المقدمة للخدمة.

المبحث السادس: الاستنتاجات والتوصيات Conclusions and recommendations

أولا: الاستنتاجات: Conclusions

١ • تقرير هيئة النزاهة، العراق، ٢٠٠٥، ٩.

١. زادت ظاهرة الفساد الإداري والمالي نتيجة الحروب وتدهور الاحوال الاقتصادية نتيجة الحصار والصراعات التي مر بها البلد مما ادى الى معاناة الاجيال السابقة والحالية من تردي في تقديم الخدمات كحق الفرد في التعليم او الحق في الصحة

٢. ضعف القوانين الرادعة للحد من الفساد ومواكبة العراق للتطور الدولي الحاصل في الحد من الفساد ورغم انضمامه لاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة واعداده خطة استراتيجية للحد من الفساد الا ان نجده من الدول المتصدرة في الفساد مما يشير الى سوء التطبيق للقوانين والتشريعات والاتفاقيات .

٣. ضعف الأجهزة الرقابية وافتقار الخبرة لتطبيق معايير الحوكمة، و الشفافية، والكفاءة ، الفاعلية العدالة والاستجابة ، المشاركة والمساءلة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد مما يشير الى انتشار الفساد الذي يسبب هدر للمال العام وبالتالي عدم القدرة على تحقيق التوازن بين الحاضر والمستقبل

٤. انتشار الرشوة والجريمة وضعف الاستثمار للبنية التحتية نتيجة تهريب الاموال من قبل الفاسدين واستثمارها خارج البلد.

ثانيا: التوصيات:Recommendations

١. العمل عللا توفير الخدمات الصحية لكافة ابناء المجتمع من خلال توزيع الموارد بعدالة كحق التعليم وحق الحصول على الخدمات الصحية المختلفة.

٢. تشريع وسن القوانين الصارمة التي تستمد قوتها من الدستور للحد من الفساد المالي والادري على ان تنفذ من قبل اشخاص يتمتعون ومشهود لهم بالنزاهة والامانة.

٣. تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب وحسب خبرته ومؤهله العلمي للحد من استغلال المناصب لمكاسب شخصية من قبل المسؤولين

٤. امكانية تبني المعايير الدولية للتدقيق ومعايير الحوكمة (الشفافية، الكفاءة ، الفاعلية، العدالة، والاستجابة، ، المشاركة والمساءلة، وسيادة القانون ومكافحة الفساد للحد من الفساد الاداري والمالي.

٥. ضرورة نشر المبادئ الاخلاقية المبنية على الامانة والصدق في العمل وزرع روح المواطنة بين افراد المجتمع بالأخبار عن حالات الفساد المالي والاداري مع ضمان حمايتهم لتحقيق الرفاه للمجتمع .

المصادر : References

١. منظمة الصحة العالمية ، التقرير الخاص بالصحة في العالم ، ٢٠٠٣.

٢. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، تحديات الفساد الإداري في العراق، مجلد ٢ ، عدد ١، ٢٠٠٥

٣. خميسي، بن رجم محمد و حكيمة ، حليمي .(٢٠١٢). الفساد المالي لمة والإداري مدخل لظاهرة غسيل الأموال و إنتشارها.

٤. عبدالله لحسن ابونعامة .(٢٠٠٣). الفساد الاداري واثره على القطاع الخاص ، الرياض.

٥. سالم محمد عبود، استرتيجية اغتيال العقل العراقي،دار الدكتور للعلوم ، بغداد،٢٠٠٧ .

٦. الغانمي ، نزار عبد الامير و الخزرجي ، حمد جاسم (٢٠١٧). الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي.

٧. تقارير الرقابة المالية الاتحادي للسنوات.

٨. حنان عبد الأمير كاظم , الفساد الإداري والمالي في القطاع الصحي وتاثيره على تحقيق التنمية البشرية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٩ العدد ٤، ٢٠١٩.

٩. الوثيقة الختامية لمؤتمر +ريو + ٢٠ ، المستقبل الذي نصبو اليه في ريو دي جانيرو ، البرازيل ، ٢٠١٢. جدول اعمال القرن ٢١ في ريو دي جانيرو في البرازيل، ١٩٩٢.

١٠. مجلة العلوم الإدارية، شروط الإصلاح، اكاديمة السادات للعلوم الإدارية، ٢٠٠٤

١١. سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي مدخل ستراتيجي للمكافحة، جامعة بغداد ، ٢٠١١.

١٢. Thomas , K. Richard .(2003). Health Services Planning, Second Edition, New York.

١٣. تقرير هيئة النزاهة، العراق، ٢٠٠٥، ص٩.